



## لائحة الجلسة العامة الإستثنائية

إن الجلسة العامة الاستثنائية للمحامين المنعقدة بتونس العاصمة يوم الجمعة 13 مارس 2015. وأمام الاستهداف الذي يتعرض له قطاع المحاماة والحملة الممنهجة لتشيويهه من خلال تكرر الاعتداءات على المحامين وآخرها ما جدّ من أحداث خطيرة بصفاقس، والإحالات العشوائية والباطلة التي استهدفت العديد من الزميلات والزملاء ومن بينهم أعضاء الهيكل في محاولة يائسة لإقصاء المحاماة باعتبارها العمود الفقري للعدالة التونسية والمدافع عن الحقوق والحريات من المشهد القضائي ومن المجلس الأعلى للقضاء عبر التعسف في استعمال السلطة والانحراف بها وممارسة سياسة التعامل بمكيالين بما ينذر بتأييد منظومة الفساد والاستبداد والإفلات من العقاب. وبما أن المحاماة التونسية قد خاضت معركة الحقوق والحريات باقتدار طيلة عقود ضد منظومة الفساد والاستبداد التي سلطت على الشعب التونسي والتي كان جهاز القضاء أهم أدواتها

**فإن الجلسة العامة الاستثنائية :**

- 1 - تحيي الحضور المكثف للزميلات والزملاء من كافة أنحاء الجمهورية وتضامنهم مع بعضهم البعض ومساندتهم لهياكلهم في هذا المحطة التاريخية.
- 2 - تؤكد مسانبتها لنضالات المحامين بكامل أنحاء الجمهورية ضد الإحالات المتكررة دون وجه حق .
- 3 - تندد بشدة بما وقع في صفاقس وقبله في العديد من جهات الجمهورية من اعتداء على إحدى الزميلات وما تم اتخاذه من إحالات للعديد من الزميلات والزملاء تفتقر لمبدأ النزاهة المفترض في القاضي.
- 4- تطالب بمواصلة خوض معركة الحقوق والحريات بكل قوة وإصرار وبكل الوسائل إلى حين تحقيق الأهداف التي يستحقها الشعب التونسي في الحرية والكرامة والقضاء العادل والنزيه.

5- توصي مجلس الهيئة الوطنية للمحامين بتكوين لجنة وطنية لمباشرة الإجراءات القانونية اللازمة لفتح ملفات الفساد في القضاء وتطهيره وإصلاح المنظومة القضائية طبقاً للمعايير الدولية، وتشدّد على وجوب استبعاد القضاة الذين تورّطوا في دعم نظام القمع وذلك بالخضوع للتعليمات أو السكوت عن التجاوزات، لما يشكّلونه من خطر على المتقاضين.

6- تطالب بعدم التعاطي مع جميع الحالات العشوائية التي تعرض لها الزميلات والزملاء.

7- تحيي نضالات المحاميات والمحامين بصفاقس وتعتبر ما جد في حقهم وفي حقّ جميع المحامين في كافّة أنحاء الجمهورية شأنًا وطنياً يهم عموم المحامين وكافة القوى الديمقراطية في البلاد، وتدعو مجلس الهيئة الوطنية للمحامين إلى اتخاذ جميع الأشكال النضالية اللازمة لضمان كرامة المحامي.

8- ترفض مشروع قانون المجلس الأعلى للقضاء الذي لم يرتق إلى المستوى الذي يضمن مبدأ المحاكمة العادلة وقواعد المساءلة والمحاسبة والشفافية وإرساء القضاء العادل والنزيه.

9- تستنكر وترفض الموقف المعلن لبعض القضاة والهادف إلى إرساء مجلس أعلى للقضاء وليس للقضاء.

10- تدعو كافة المنظمات الوطنية ومكونات المجتمع المدني والقوى الحية في البلاد إلى مساندة نضالات المحامين من أجل إرساء مجلس أعلى للقضاء يستجيب لتطلعات الشعب التونسي في الحرية والكرامة والعدالة والديمقراطية ودعم تمثيلية المحاماة فيه بوصفها شريكا في إقامة العدل وضامناً لاحترام الحقوق والحريات.

**عاشت المحاماة حرة مستقلة متضامنة ومناضلة**

العميد

محمد الفاضل محفوظ

